

## "البنا": هل تحل الشريعة محل القوانين الوضعية؟



الخميس 6 أغسطس 2020 11:13 م  
كتب: بقلم / الإمام حسن البنا

يمتاز الإسلام عن غيره بأنه دين كامل تام استوعب كل شئون الناس في معاشهم ومعادهم استيعابًا كاملًا، فهو للدنيا كما هو للآخرة، وهو قانون يتحاكم به الناس في شئون هذه الحياة العملية، كما هو إرشاد ينظم لهم شئون حياتهم الروحية.

لا يقف الإسلام محايدًا أبدًا أمام أي شأن من شئون الناس؛ لأنه كما أراد الله أن يكون إنما نزل لعلاج مشاكلهم وإسعادهم في كل ظروفهم، فهو يفتى في البيع وفي الشراء وفي الرهن وفي الإجارة وفي القرض وفي السلم إلى غير ذلك مما يدخل في حدود المسائل التي اصطلح المحدثون على تسميتها بالحقوق المدنية، وهو يفتى كذلك في الدماء والجروح والقصاص والحدود وغيرها مما عرف الآن بالحقوق الجنائية، وهو يفتى في العقوبات صغیرها وكبیرها ودقیقها وجلیلها، وهو يفتى في الصلة بين الأمم وتنظيم علائق الشعوب وبيان الروابط والحقوق والواجبات بين الدول مما يسمى بالحقوق الدولية،

وهو يفتى في الاستئذان والزيارة والجلوس على قوارع الطرق وحق الجار على الجار والصديق على الصديق وأدب المجلس وأدب السلام والتحية في اللقاء والانصراف وغير ذلك مما يسميه الناس بالآداب العامة.

يفتى الإسلام في كل هذا كما يفتى في الوضوء والصلاة والصيام والحج والتسبيح والذكر والتوبة والاستغفار مما يقول عنه أهل هذا العصر: المسائل الروحية.

والإسلام حين يفتى في كل هذه المسائل يضع فتواه على أقوم الأصول وأصح الأسس في دقة متناهية وإحكام غريب، بلى إنه ليس غريبًا، أليس واضعه الحق تبارك وتعالى الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور؟ وليس هذا محل الإفاضة في تحليل ذلك فله مقام آخر.

والإسلام حين يفتى في كل هذه المسائل ينظر إليها جميعًا على أنها كلها مسائل دينية يشملها حكم الله، الذي يجب على الناس أن ينفذوه ويعملوا به، وبعدها أجزاء منه لا تنفصل ولا تنفك عنه، وها أنت تقرأ السورة من القرآن فإذا بك تقرأ آية التوبة والاستغفار إلى جانب آية البيع والرهن إلى جانب آية الطلاق والظهار.

كنا نصلی قیام رمضان لیلة من اللیالی وأخذ الإمام یقرأ بسورة البقرة، وكان مجیدًا حقًا، وكان حافظًا حقًا، وكان خاشعًا في قراءته يورد الآيات إيراد الفاهم لها المتأثر بها، فأثر ذلك في نفوس المأمومين جميعًا، وكانوا خلاصة من الذين يصلون لله، وبعد أن قضيت الصلاة همس في أذني أحدهم بخطرة من أركى الخطرات وأنبأها وأدقها.

قال لی: ألم یلفت نظرك شیء فی هذه السورة الکریمة؟ ألسنت ترى أن الحق تبارك وتعالى جمع فیها قانونًا كاملًا يستوعب معظم شئون الناس الدنیویة، كما تكلم فیها عن نشأة الأمم وتربيتها وموتها وضعفها وسنة الله تبارك وتعالى فیها؟ أولست تراها كلها إلا قليلًا من الآيات الکریمة سورة عملية، وإن شئت قلت: دنیویة، أو حیویة بتعبیر آخر؟ وأعجبنى من أحد الحاضرين أن أجاب على هذا الهمس الذي تسرب إليه حين تحمس الأخر الأول لجلال هذا الخاطر أعجبنى من الثاني أن أخذ یشرح سر ذلك فی لباقة واقتناع.

قال الأخر: ذلك -يا إخواني- أرقى نظام في تربية الأمم وترقية الشعوب أن يكون القانون الأساسی للأمة محفوظًا لكل أفرادها، فلا يستبد بها حاكم ولا يخرج عن حده، أو يقصر في واجبه محكوم؛ إذ إن كل فرد من الأفراد بحفظه هذا القانون الأساسی یصح أن يكون قاضيًا، فهذا وضع عجيب أن يجعل الله من عبادة الناس إياه أن يستظهِروا قانون التعامل بينهم ويحفظوه عن ظهرك، وهذا من أروع أمثل النزواج الذي أوجده الإسلام بين الدنيا والآخرة.

بريك ألسنت ترى في هذا الكلام عمقًا ودقة وكشعًا عن أسرار من أسرار التشريع الإسلامی تخبطت الأمة حين جهلناها وحلت عليها بهذا الجهل المصائب والنكبات؟

عذرة يا أخی القارئ إذا شط القلم فهو جوی لاصق بالقلب كامن فی الفؤاد تنكأه الذكرى، وتذكيه الحادثات، وأعود فأقول:

لقد رأيت أن الإسلام هكذا وضع، هو نظام شامل لكل مظاهر الحياة: دنياها وآخرتها، عملها وروحها، وكذلك طبقوه من قبل يوم كان الدين غصًا، والخلافة وارفه الظلال، والمسلمون سادة أعزة أحرارًا فى بلادهم مالكون لأمرهم.

ثم عصفت بهم العواصف فإذا بهم يستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير، ويستعيرون أحكام البشر يتحاكمون إليها ويهملون أحكام العلى الكبير، وهم مع هذا معجبون بما هم عليه، مستنيمون إليه، يحسبون من مظاهر المدنية وهو هادم لكيانهم صادم لدينهم.

ألست ترى أن الحكومة المصرية احتفلت احتفالاً عظيمًا بمرور ذكرى خمين عامًا على المحاكم الأهلية، وأن صاحب العزة مصطفى بك حنفى فى تقريره عن هذا الحفل الذى رفعه إلى لجنة الكتاب الذهبى له ونشرته جريدة "السياسة" أفاض إفاضة تامة فى الإشادة بهذه المحاكم، وبيان أثرها فى الناس، وفضلها على الأمة؟ أنا لا أحاول بهذا أن أنال من القضاء الفصلاء فى مصر، ولا من القضاء فيها، فقد برهنت الحوادث على أن فى مصر قانونًا عرف قضاء مصر كيف يجلونه ويحترمونه وينفذونه على وجهه، ولكن الذى أقوله: حبذا لو عمل قضاء مصر الأفاضل أنفسهم على أن يكون هذا القانون هو قانون الله.

رأيت فى إحدى المجلات اليومية مقالًا ضافيًا للأنسة الأستاذة نعيمة هانم الأيوبى الحقوقية المصرية تشيد فيه بأثر القضاء الأهلى فى مصر، وإسعاده لأهلها، وكفه من مظالم الإدارة المطلقة قديمًا، وإراحتة الناس من شرورها إلى آخر ما كتبت وأفاضت فيه واستشهدت عليه. يا أستاذة نعيمة، قد تكونين معذورة؛

لأنك فى بيئة بعيدة كل البعد عن استكناه حقائق التشريع الإسلامى، ولكن أقسم لك أن هذا الخير الذى تتمدحين به لا يكون شيئًا مذكورًا أمام النتائج المجيدة الصحيحة التى تصل إليها الأمة لو طبق فيها قانون الإسلام.

ما لى أذهب بعيدًا، أما الذى وطد الأمن فى بلاد العرب هذا التوطيد العجيب بعد ذلك الفساد المتناهى؟

ليست أحكام الإسلام؟ وألست تعتقدين معنى ويعتقد الناس أن الواقع أصدق دليل؟

ويظهر أن الناس بدءوا ينتبهون وكم تفاعلت تفاؤلاً عظيمًا، وتنفست الصعداء، ومددت بصرى إلى ذلك اليوم الذى تعود فيه أحكام الله وقل عسى أن يكون قريبًا، حين رأيت شيخ الوعاظ فى هذا البلد فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد ربه مفتاح يفتتح العدد الثانى من مجلة الإيمان" بمقال هذا صدره: "منذ عامين تقريبًا كانت وزارة الحقانية تحتفل بمرور خمسين سنة على تأسيس المحاكم الأهلية، وقد رأت أن تدعو الأزهر لمشاركتها فى هذا الاحتفال.

وليس بدعًا أن يدعى الأزهر إلى شهود تلك الحفلات الكبرى، وإن لم يكن بينه وبين الداعين إليها ما بينه وبين الحقانية من وشائج قوية ورحم موصولة؛ إذ هو فضلًا عن اتحاد المهنة يساهم فى قضائها رجال المحكمة الشرعية، ولكن هذه الدعوى على الرغم من ذلك بدت للأزهر دعوة مريبة، فاستشف من خلالها الغرض الذى حمله ورجال المحكمة الشرعية أنفسهم على رفضها وعدم الاستماع إليها، وهو غرض لا يحتاج فى ظهوره إلى تأمل كبير أو فطنة نادرة، فهى تحكم لنفسها تدبير الأمر، وتبذل عنايتها فى سبيل اعتراف الأزهر بشرعية القضاء الأهلى.

كما كان موقف الأزهر هو الآخر لا يحتاج إلى تأويل أو توضيح؛ إذ هو لا يزيد أيضًا عن أن الأزهر -مع خضوعه للأمر الواقع- لا يعترف فى قضاء هذه الأمة بسوى الشريعة الإسلامية والقضاء الإسلامى، وهو حقًا موقف مشرف، بل هو فى نظرنا من أنبل مواقف الأزهر وأعظمها فى الدفاع عن الإسلام؛ فإن الشريعة الإسلامية هى كل ما جاء به النبى أو تكاد، فإذا بُوعِد بين الشريعة وبين العمل بها تضععت دعائمها وانحلت عراها، وكانت دعوى التدين بها دعوى لا يقام لها وزن ولا تحمى ما وراءها" انتهى صدر مقال الأستاذ المفضل، وهو كلام مجيد حقًا.

ولقد كتبت جريدة الإخوان حين الاحتفال ما رأت من واجبها أن تنادى به إذ ذاك من وجوب الرجوع إلى شريعة الله، وفى اليوم الذى نسمع عالمًا رسميًا جليلاً كالأستاذ الشيخ عبد ربه يدعو بهذه الدعوة فى جلاء ووضوح تتفاعل خيرًا كثيرًا، وفى الوقت الذى ينادى فيه الأزهر الرسمى حقًا بأنه لا تعترف فى قضاء هذه الأمة بسوى الشريعة الإسلامية والقضاء الإسلامى نعتقد أن هذا النداء الكريم لابد أن يترك أثره وأن يعود بهذه الأمة إلى الخير، فالأزهر لباب الأمة ومطمح أنظارها فى مثل هذه الشؤون، فهل ستكون هذه إحدى حسنات شيخ الأزهر يا ترى؟ ذلك ما نكله للمستقبل يكشف عنه ولغيرة فضيلة الأستاذ الأكبر ودينه وحكمته ليقضى الله أمرًا كان مفعولًا.

وعلى كل حال فكلمة الأستاذ الشيخ عبد ربه أحييت فى النفس أملًا، وأعدت إليها ذكرى، وجعلتنا نتساءل: هل سيأتى اليوم الذى تحل فيه الشريعة الإسلامية محل هذه القوانين الوضعية؟

هل يكون هذا اليوم قريبًا؟ نسأل الله.

-----

المصدر: جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية، العدد (8)، السنة الثالثة، 4 ربيع الأول 1354هـ / 4 يونيو 1935م